تعذرت بعدم تمكنها من تقديم رأيها لدى اللجان المختصة وغياب التنسيق المسبق

غياب الحكومة عن الجلسة الخاصة ذهب بها أدراج الرياح

- كتلة الـ31 النيابية دخلوا قاعة عبد الله السالم وتجمعوا أمام مكان الوزراء ثم توجهوا إلى مقاعدهم فيما
- رئيس مجلس الأمة رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب: «وفقا للمادة «116» من الدستور»
- الوزير الحريص: تلقينا الدعوة قبل أقل من 24 ساعة من موعد انعقاد الجلسة المقررة
- حريصون دائما على التعاون المثمر مع مجلس الأمة لتحقيق المصلحة العليا للبلاد

وصول رئيس مجلس الأمة إلى القاعة

توافد النواب للجلسة

سلام للمنصة «تصوير: صالح محمد»

كتب : أحمد الهديبان

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رفع جلسة المجلس الخاصة المقررة أمس الأربعاء لعدم حضور الحكومة.

وقال الغانم في كلمة له قبيل رفع الجلسة إن «رفع الجلسة يأتي وفقا للمادة «116» من الدستور».

وأشارت المادة سالفة الذكر في إحدى فقراتها على التالي: «ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها» وبالتالي فلابد من وجود الشرطين لكي تنعقد الجلسة.

وكان أعضاء كتلة الـ31 النيابية قد دخلوا قاعة عبدالله السالم وتجمعوا أمام كراسي الوزراء، ثم توجه عدد منهم إلى كراسيهم فيما بقي آخرون أمام كراسي الوزراء.

وجدد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص التأكيد على حرص الحكومة الدائم على التعاون المثمر مع مجلس الأمة لتحقيق المصلحة العليا للبلاد لافتا إلى أن الحكومة لم تمكن من تقديم رأيها لدى اللجان المختصة في أغلب القوانين المعروضة على جلسة المجلس التي كانت مقررة أمس الأربعاء وللاستماع لوجهة نظرها ومرئياتها لأغلب القوانين والمراسيم بقوانين المعروضة على المجلس.

وأكد أن هذا الأمر يتعذر معه حضور الحكومة للجلسة فضلا عن عدم التنسيق المسبق معها لحضورها.

وقال الوزير الحريص في بيان صحفي إن الحكومة تلقت الدعوة لحضور الجلسة الخاصة العلنية التي كانت ستعقد يوم أمس الأربعاء طبقا لنص المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لمناقشة الموضوعات المحددة في طلبات عقد الجلسات الخاصة المرفقة وعددها 5 طلبات.

وأضاف أنه لما كانت الحكومة قد تلقت الدعوة بعد ظهر أمس الاول الثلاثاء أي قبل أقل من 24 ساعة من موعد انعقاد الجلسة المقررة وعلى الرغم من أهمية مشروعات واقتراحات القوانين وكذلك الموضوعات الأخرى المدرجة على جدول أعمال الجلسة إلا أن الحكومة لم تمكن من تقديم رأيها لدى اللجان المختصة في أغلب القوانين المعروضة وللاستماع إلى وجهة نظرها ومرئياتها التي ستسهم بشكل فاعل لإقرار مشروعات واقتراحات القوانين.

وأكد أن هذا الأمر يتعذر معه حضور الحكومة للجلسة فضلا عن عدم التنسيق المسبق معها لحضور هذه الجلسة وذلك تماشيا مع الممارسات البرلمانية المتعارف عليها وفقا الأحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس المنظمة لأسس التعاون الحكومي النيابي.

وكان رئيس مجلس الأمة وجه في وقت سابق الدعوة لعقد هذه الجلسة بناء على طلبات نيابية .

وكانت التكهنات تتأرجح بخصوص جلسة مجلس الأمة الخاصة التي كان يفترض أن تعقد أمس ويتضمن جدول أعمالها 5 طلبات نيابية مختلفة، وهي:

البند الأول: الطلب المقدم من بعض النواب لنظر التقارير المقدمة في شأن النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية.

البند الثاني: الطلب المقدم من بعض النواب لمناقشة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

البند الثالث: الطلب المقدم من بعض النواب لمناقشة المشاريع الإسكانية ومعوقاتها

–1مدينة المطلاع.

–2 مدينة جنوب سعد العبدالله

–3مدينة جنوب صباح الأحمد.

البند الرابع: الطلب المقدم من بعض النواب لمناقشة:

1 –تضرر المواطنين من النصب العقاري

–2 مشروع قانون التمويل العقاري

–3 ارتفاع أسعار مواد البناء.

البند الخامس: الطلب المقدم من بعض النواب لمناقشة:

–1 الاقتراحات بقوانين بتعديلات قانون إنشاء الدائرة الإدارية البند خامسا من المادة الأولى من مرسوم القانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر منازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة الى المادة الثانية لمرسوم القانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.

–2 الاقتراحات بقوانين في شأن تعديلات القانون رقم (27) لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (قانون المسيء) بإلغاء المتضمن حرمان التمتع بالحقوق السياسية بعد صدور حكم نهائي بالإساءة للذات الأميرية نظرا للخلل في هذا البند لتضمنه تعددا في العقوبات السارية وتعارضه مع طبيعة الجزاءات الجنائية ولتناقض الأحكام القضائية من المحاكم العليا في شأن نطاق سريانه، (وذلك وفقا لأحكام المادة (55) من اللائحة الداخلية).

–3 عرض استقالة النائب يوسف الفضالة عملا بنص المادة (17) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

النواب يأخذون مواقعهم دون الجلوس على مقاعد الوزراء

انتظار وصول الحكومة

أحاديث جانبية

النواب يتجمعون في وسط القاعة بين مكان الرئاستين

الغانم يرفع الجلسة لعدم حضور الحكومة

ثم مغادرة القاعة